مركز جدة للتوحد
Jeddah Autism Center

جامعة الملك عبد العزيز – شطر الطالبات
بمناسبة فعاليات اليوم العالمي للتوحد ٢٠١٤

ورقة عمل بعنوان

الصعوبات والعقبات التي تواجه مراكز التوحد الخيرية بالمملكة

تقديم
تغريد حمزة خليل
رئيسة إدارة الشئون التعليمية بمركز جدة للتوحد

إعداد
فوزية عبد الرحمن الطاسان

المديرة العامة للجمعية الفيصلية النسوية بجدة

١٤٣٥ هـ – ٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا المصطفى الأمين محمد صلى الله عليه وسلم.

بداية نتقدم بخالص الشكر والتقدير لسعادة وكلية عمادة شئؤون الطلاب شطر الطالبات الدكتورة نوره بنت فر ج المساعد ونشكر لكم إتاحة الفرصة للجمعية الفيصلية الخيرية النسوية بجدة ممثلة بمركز جدة للتوحد للمشاركة في هذا اللقاء حيث أن قضية التوحد تحتاج لدعم اعلامي كبير لنشر توعية ثقافية عن إضطراب التوحد و تسليط الضوء على هذه القضية بما ينعكس إيجاباً على إكتشاف الحالات وإنجاح برامج التدخل المبكر، والرعاية والتأهيل والمشاركة الاجتماعية والأهلية في تطوير الخدمات وأوجه الرعاية التي يحتاجه المصابين بالتوحد وأسرهم ..

هذا اللقاء الذي يستهدف تفعيل الخدمات التي تُقدم لفئة الأطفال التوحديين من خلال إستعراض الصعوبات التي تواجهها مراكز التوحد في المملكة وكذلك المقترحات التي تساهم في تفعيل نجاح تلك البرامج في ظل الإمكانيات المادية والبشرية المحدودة التي تتطلب التفعيل لمواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات السريعة والتطور المعرفي والتكلونوجي المستمر في مجال التوحد.

من المعروف أن الصعوبات التي تواجه مراكز التوحد هي صعوبات تكاد تكون مشتركة في معظم مراكز التوحد، إلا أن محاولات تذليل تلك الصعوبات تختلف من مركز لآخر وفق توجهات القائمين عليه ورؤيتهم وأهدافهم الحالية والمستقبلية.

ولعل تجربة مركز جدة للتوحد تتسم ببعض الخصائص ، بسبب أسبقية تأسيس المركز على المراكز الأخرى، وعرضها في هذه الورقة يساهم في تسليط الضوء على الصعوبات وبعض الحلول المقترحة، لأن المركز تم تأسيسه من خلال مؤسسة قائمة وهي الجمعية الفيصلية التي تبنت إنشاء هذا المركز في زمن إنعدام مفهوم التوحد في المجتمع السعودي، وهو الأمر الذي حملها عدة مسئوليات توعوية، ومن ضمنها قيامها بدعوة المختصين من أطباء وأكاديميين لتفعيل مسئولياتهم في مؤسساتهم التي يجب أن تساهم في تقديم الخدمة للأطفال التوحديين. وتبع ذلك قيام الجمعية الفيصلية بالتخطيط والتنفيذ لبرامج تدريبية قُدمت لهم من خبراء عالميين كونهم معنيين مع المركز في تقديم الخدمة، إلا أن هذا العبء وماتبعه من مسئوليات أيضاً كانت له إيجابيات حيث ساهم في تراكم الخبرات المعرفية للتوحد.

كما أن تأسيسه من خلال مؤسسة إجتماعية كالجمعية الفيصلية بما تملكه من تاريخ وخبره ساعد في تعزيز نجاحه للأسباب التالية:

١- وجود هيئة تخطيطية تملك الخبرة في تأسيس البرامج والأنشطة متمثلة في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، عزز من سير الخطط للمركز والقدرة على وضع التنبؤات والتصورات المستقبلية لمسيرة المركز وبرامجه ووضع الخطط البديلة التي تواجه أي عقبات وكذلك الخطط الخاصة بالموارد البشرية .

٢- تحملت الإدارة العليا في الجمعية والممثلة في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارة العلاقات العامة عبء تنمية الموارد المالية ووضع الخطط التمويلية ورسم السياسات العامة للمركز والأنشطة والبرامج التي تتطلب مسئوليات كبيرة وإتصالات بجهات رسمية عليا أو بجهات علمية خارجية، وفرغ ذلك إدارة المركز نحو إدارة العملية التعليمية والتخطيط والتنفيذ للأنشطة ذات الطبيعة التعليمية فقط .

٣- عزز ذلك من الرقابة الخارجية على المركز والمحاسبة المنطقية.

٤- ساعد المركز في تخطي المشاكل التنظيمية المتعلقة بالتأسيس والإشهار بإعتباره قسم من أقسام الجمعية، ولم تكن الجمعية بحاجة إلى التوجه لوزارة الصحة أو وزارة التربية أو وزارة الشئون الاجتماعية ومعرفة شروط كل جهة في الإشراف على المركز ومن ثم الانتظار للموافقة من عدمه ومايتبع ذلك من تأخير ومتطلبات رسمية بيروقراطية .

وعلى الرغم من إتفاق معظم مراكز القطاع الخاص على الكثير من الصعوبات المشتركة التي تواجههم إلا أن هذه المراكز تختلف في تحديد أولويات تلك الصعوبات ، والتي يمكن تحديدها كالتالي :

- مشكلات تتعلق بالموارد المالية.
- مشكلات تتعلق بالموارد البشرية.
- مشكلات أخرى متنوعة.

أولاً : الموارد المالية :

تعتبر الموارد المالية من أهم الصعوبات التي تواجه المراكز بسبب إرتفاع تكاليف إنشاء مراكز التوحد ومحدودية الدخل الذي يعتمد في معظمه على الرسوم الدراسية للطفل ، وحتى إن كانت الرسوم عالية إلا أنها لاتشكل رافداً مادياً قوياً يعمل على التوازن بين المنصرف والدخل بسبب اعتماد برامج التوحد على العمل الفردي لتحقيق الفعالية المطلوبة وأهمية وجود فريق فني متكامل "خلاف المعلمة" لوضع الخطة التعليمية للطفل الواحد.

ويمكن تحديد أهم الاحتياجات المادية الأساسية في التالي:

١. شراء أو استئجار مبنى لعدة سنوات.
٢. تغطية المصروفات التشغيلية (الرواتب – المصروفات العمومية والإدارية والتشغيلية – مصروفات الصيانة ... الخ).
٣. المصروفات الخاصة بالتجهيزات والوسائل التعليمية.
٤. المصروفات اللازمة لاستضافة المدربين والبرامج التدريبية والاستشارية.

وبالرغم من إتفاق معظم المراكز على هذه البنود السابقة وأهمية تدبيرها إلا أن بعض المراكز لم تدرس الأولويات لهذه الإحتياجات وكان همها الأول هو تدبير المال الخاص بشراء المبنى أو الإيجار طويل المدة، وقد يستنزف ذلك جزء كبير من الموارد على حساب الإحتياجات الأخرى وخاصة المصروفات اللازمة للتدريب وإستضافة المتدربين .

كما أن الحرص على إعتماد الأسس العالمية في التدريب بإستخدام برنامج " تيتش " يتطلب زيادة أعداد المعلمات وذلك يضاعف الأعباء المالية الخاصة بالرواتب .. إضافة الى أن ماتقدمه هذه المراكز من رواتب – حتى وإن كانت جيدة – لاترتقي وطموحات المعلمات مقارنة بالراتب الحكومي ومميزاته الأخرى، كالأمان الوظيفي والإستقرار وساعات العمل المحددة والعلاوة السنوية الثابتة، وسبب ذلك تسرب المعلمات للعمل في القطاع الحكومي .

وتكلف التجهيزات الهندسية والمكتبية والوسائل التعليمية لمراكز التوحد مبالغ باهظة متى ما تم اعتماد الأسس العلمية المطلوبة لها .

ولأن خبرات العاملات في مراكز التوحد قد تقف عند حد معين، والتعامل في برنامج تدريب الطفل التوحدي يتطلب تعددية في المعرفة بسبب عدم نمطية التعامل مع الأطفال التوحديين ، فإن الحاجة للتدريب المستمر والمتواصل هي مطلب هام وأحياناً تظهر حاجتها بشكل ملزم بسبب ظهور

سلوكيات جديدة ترتبط بوجود أعداد جديدة من الأطفال وبسلوكيات مختلفة ، كما أن بعض برامج التدريب تظهر الحاجة لها في فترات عمرية مختلفة للأطفال كفترة المراهقة التي تبرز فيها سلوكيات لم تكن موجودة من قبل وتستدعي تقديم برامج علاجية بمنهج علمي مدروس وبتدريب مهني على مستوى عالٍ من الكفاءة .

ولعل تجربة الجمعية الفيصلية في تفهم هذه الأولويات كان هو السبب بعد الله عز وجل في إستمرارية نجاح المركز وتخطي المعوقات بل وساهم ذلك في تقديم النفع للكثير من مراكز التوحد في المملكة ، فبرنامج مركز جدة للتوحد وجّهَتْ مصروفاته وفق أولويات مدروسة ولمنفعة مستقبلية بالإعتماد على الله عز وجل وتم التركيز على تنمية الموارد البشرية وضخ الأموال في البرامج التدريبية التي تتطلب إستضافة الخبراء العالميين لتدريب فريق المعلمات والإداريات ، وتأجيل الصرف على المبنى الى عدة سنوات . فبدأ العمل في غرفتين صغيرتين داخل مبنى الجمعية وفي مكان أقل من المتواضع وتم تقسيم هاتين الغرفتين بحواجز مانعة للصوت لإيجاد مكان لعلاج التخاطب والسمع، وانتقلت الفصول الى منزل قدمه المهندس عبدالعزيز كامل تبرعاً للجمعية لإستخدامه كمركز للتوحد، واستمر العمل في المبنى لعدة سنوات بالرغم من الحاجة الى مبنى أوسع ، ولكن الجمعية رأت عدم شراء أي مبنى وتوجيه الأموال للبرامج التدريبية والتأهيلية وللدراسات اللازمة للتنظيم والتقييم ، وتقديم الدورات التدريبية السنوية لمجموعات جديدة من المعلمات . وكان لذلك أثره ليس على مستوى المركز فقط بل على مستوى كثير من المراكز في المملكة بسبب الأعداد الكبيرة من المتدربات وانتقال بعضهن الى مدن أخرى وعملهن في مراكز التوحد في تلك المناطق وتعزيز سير تلك المراكز بمنهجية علمية الى حد ما ، إضافة إلى أن بعض العاملات اللاتي تركن العمل في المركز عملن كقياديات في مراكز حديثة بمدينة جدة وأسس بعضهن مراكز لتدريب الأهالي .

هذا التوجيه المدروس للأموال واستضافة الخبراء برز في تدعيم مايلي :

١- زيادة كفاءة المعلمات والفريق الإداري والفني في المركز وتنوع الخبرات بسبب الاستفادة من خبراء في مراكز عالمية مختلفة ، مع التركيز على التدريب العملي من هذه المراكز المتخصصة .

٢- تقييم البرنامج الذي يقدمه المركز بموجب دراسات استشارية قامت بها مراكز عالمية متخصصة في إدارة مراكز للتوحد بعد تقديم المعلومات الصحيحة لهم بدون أي حرج في شرح المشكلات الواقعية ، والاستفادة من الدراسة المقدمة منهم وتعزيز الإيجابيات ووضع الحلول المناسبة للحد من السلبيات .

٣- عدم إهمال الجانب الإداري والتنظيمي واستقدام الخبراء الذين قدموا الإستشارة والدراسة لإنشاء المراكز والهيكل التنظيمي والتخصصات الإدارية والفنية والتعليمية والمهن المساعدة

والتوصيف الوظيفي ومتطلبات كل وظيفة من مؤهلات علمية ومواصفات شخصية، واتسمت تلك الدراسات بالواقعية لأنها طُبقت بمعلومات وإمكانيات حقيقية ومتناسبة مع البيئة المحلية وبنظرة خبراء عالميين .

إكتساب ثقة المتبرعين الذين شاهدوا أثر النجاح على الطلاب في المركز فقدم أحد المتبرعين مبلغاً لشراء مبنى لاستيعاب عدد أكبر من الأطفال للمساهمة في التنوع للبرامج المقدمة للأطفال والإستفادة من المبنى في برامج أخرى تساعد في تنمية موارد المركز وكان هذا الانتقال هو الثالث في ١٠شوال ١٤٢٦ هـ الموافق ١٢ نوفمبر ٢٠٠٥ م وعمل المركز على توفير كافة الإمكانيات اللازمة للبيئة التعليمية والرياضية والترفيهية المناسبة لفئة التوحديين. كما ساعدت هذه التوسعة في إنشاء وحدة التدخل المبكر للأطفال من عمر ٣ سنوات إستجابة لأهمية تحسن واستجابة الأطفال لتعلم مزيد من المهارات المختلفة .

ثانياً : الموارد البشرية:

يُقصد بالموارد البشرية " هنا " جميع الأفراد الذين لهم تأثير مباشر أو غير مباشر في مراكز التوحد، ويمكن تقسيم هذه الموارد إلى:

١- الخبراء في مجال التوحد:

أصبح هنالك العديد من الخبراء في المملكة في تخصصات طبية ونفسية وتربوية في مجال التوحد ويشارك البعض منهم في تقديم دورات واستشارات لمراكز خليجية ،إلا أنهم يتواجدون في مواقع متفرقة ولاتوجد مظلة مؤسسية تجمعهم – كما يجب أن يكون -ليقوموا بتشكيل فريق عمل فعال يقدم البرامج القابلة للتنفيذ والتطبيق بدلاً من التصورات والدراسات التي لاتجد لها أي منفذ للتطبيق .

٢- الإدارة الفعالة:

لا يكفي أن يكون الممول أو صاحب فكرة إنشاء المركز هو الذي يمارس أدوار الإدارة التي تتطلب قدرة عالية في تطبيق الوظائف الإدارية (التخطيط – التنظيم – التوجيه – الرقابة)، وبسبب ممارسة الإدارة من قبل من يملك قرار التمويل فإن ذلك سببّ خلل في تحديد الأولويات وعدم توجيه الموارد بمسارها الصحيح وإختيار القدرات البشرية الفعالة ، ومايتبع ذلك من تأثير سلبي يؤدي الى فشل الكثير من البرامج وضياع الفرص وهدر للأموال والوقت بسبب سوء التخطيط.

لذلك يجب أن يكون هنالك فصل بين الإدارة والمؤسس كالممول أو الأم والأب أو مايسمى بلغة الإدارة فصل الملكية عن الإدارة وأن يُكتفى بممارستهم للدور الرقابي والإشرافي .

ومن المهم اختيار القدرات الإدارية المؤهلة في النواحي الإدارية والمالية وتدريبها في مجال التوحد لإكسابها خبرة فنية على أن تكون نسبة الخبرة الإدارية ٧٠% مقابل ٣٠% في مجال التوحد.

٣- الكادر التعليمي:

يُعتبر العاملين مع الأطفال التوحديين أهم الأركان الأساسية التي يُعتمد عليها بعد الله في نجاح العلاج التربوي والسلوكي للطفل التوحدي ونجاح المركز بصفة عامة ، لذلك فإن هذا العنصر البشري بحاجة الى الإعداد الجيد والتأهيل المنظم ، والإستمرارية في التدريب على رأس العمل وبخبرات متنوعة وبثبات في مستوى الجودة .

ومن المهم أن توجه بعض برامج التدريب لجميع العاملين في المركز بما في ذلك الحراس والسائقين والعاملين في خدمات النظافة والصيانة وكل من يعمل في المركز لأهمية ذلك في تعميم ثقافة التعامل مع التوحديين من جميع العاملين المباشرين وغير المباشرين .

وبالرغم من كون المعلمات أهم عنصر لنجاح العمل إلا أنه في ذات الوقت أكبر العناصر استنزافاً لموارد المركز بسبب ثبات الصرف على المرتبات المتزايدة والصرف على تأهيلهم بشكل دائم ، كما أن هنالك عوامل أخرى تساهم في زيادة المصروفات لهذا العنصر وقد تختلف من منطقة لأخرى ، وهي مرتبطه بمدى توفر التخصصات التي تحتاج لها مراكز التوحد كتخصص التربية الخاصة الذي لايوجد في جامعات مدينة جدة مما فرض تقديم برامج تدريبية للمعلمات في مجال التربية الخاصة كمدخل للتدريب في مجال التوحد ، وهو الأمر الذي يؤدي الى تضاعف الوقت المستغرق لتدريبهم ومايتبعه من تزايد في التكاليف قياساً مع الفترة التدريبية والتكلفة لخريجات التربية الخاصة ، ويؤدي ذلك الى صعوبة تقديم البرنامج التدريبي السنوي لعدد أكبر من مما يحتاجه وذلك يعيق المركز في مواجهة النقص المفاجئ بسبب الإستقالة والابتعاث وغيرها من حالات التسرب الوظيفي، فيؤثر ذلك في صعوبة إيجاد البدائل المناسبة للإحلال المباشر بدلاً من الإنتظار الى أن يتم تدريبهم لوقت طويل .

كما أن تجربة تدريب أعداد كبيرة من المعلمات سنوياً تفوق حاجة المركز لتعيين الأكفأ منهن تساعد في الرجوع للخريجات غير المعينات عند الحاجة ، إلا أن تطبيق ذلك يواجه معوقات منها زيادة التكلفة وعدم إستيعاب المركز لهذا العدد، حيث أن التدريب العملي يُعتمد عليه بنسبة ٨٠% من البرنامج وهذا التدريب لايمكن أن يتم إلا في الصفوف أثناء اليوم الدراسي .. كما أن تكثيف العدد من المتدربات في الفصل الواحد فإن ذلك يؤدي الى التأثير سلباً على البرنامج المقدم للطفل ويأخذ جزء كبير من الوقت المخصص لتعليم الطفل ..إضافة الى تعرض بعض الأطفال للتوتر.

٤- الأهل (الأم الأب الأخوة):

وجود الطفل في أسرته لمدة ٢٤ ساعة يومياً ، إضافة إلى تعرضه لتغيرات بيئية داخل العائلة أكثر من تعرضه لها داخل المركز يتطلب وجود برامج تدريبية إلزامية للعائلة لتعزيز مستوى الرغبة في التعلم وتلقي المعرفة والتزود بالمعلومات ليمارسوا التواصل مع الطفل وفق نظام علمي مدروس خاصةً وأن الأسرة هي أفضل مصدر لمساعدة الطفل التوحدي ، وبالتالي فإن تدريبهم بدورات خاصة ببعض المهارات لتطوير تفاعل الأطفال مع البيئة حولهم ، وكذلك بعض البرامج التربوية أمر حتمي لأن تدريبهم سيمكنهم من وضع الخيارات المناسبة لعلاج المشكلات السلوكية التي تواجه الطفل من خلال التجريب والملاحظة على أسس علمية ، ويشعرهم بأنهم عنصر هام من فريق العمل التدريبي فتتوجه مسئولياتهم نحو طفلهم بالاتجاه الصحيح باعتباره بحاجة لخدمات خاصة وذلك يحفزهم للإطلاع والتزود بكل المعارف الخاصة بإضطراب التوحد ، وتكوين الجماعات المؤسساتيه المنظمة كالجمعيات الخاصة بالتوحد ، أو مجموعة أصدقاء التوحد وكذلك في لجان الآباء والأمهات الخاصة بالتوحد .

ولكن هذا النوع من البرامج يواجه مشاكل وصعوبات في توفير برامج تدريبية ثابتة بسبب :-

- عدم وجود جدول ثابت للدورات بسبب انشغال الفريق التدريبي في المركز بالعمل مع الأطفال والمعلمات خلال اليوم الدراسي، وما يسببه ذلك من إنهاك يعيق تقدمهن للدورات في الفترة المسائية بشكل متواصل ودائم ،كما أن الدورات المسائية تفتقد الجانب العملي الهام الذي لا يمكن تطبيقه إلا في الفترة الصباحية.
- عدم التزام الأهالي بالحضور لعدم الوعي الكافي بأهمية مثل هذه الدورات في تفعيل التعاون بين الأسرة والمركز لتحقيق التكامل المطلوب. إضافة إلى إلقاء العبء على الأم منفردة في مواجهة هذه الإعاقة وعدم تجاوب الكثير من الآباء للدورات الخاصة بهم بسبب ظروف عملهم وغيرها من الأسباب التي تعيق الأب للقيام بدوره في هذه العملية. وهو ما يؤدي إلى هدر الجهد والوقت والمال لكافة البرامج التدريبية التي يتم توجيهها للأهالي ولا تلقى الإقبال المطلوب.

ثالثاً : صعوبات أخرى متنوعة:

١- صعوبات مرتبطة بالعمل مع الفئة العمرية فوق سن ١٢ عام :-

لم تظهر مشكلة العمل مع المراهقين إلا بعد السبع سنوات الأولى من تأسيس مركز جدة للتوحد. ومع زيادة السلوكيات الناتجة عن صعوبة مرور المصابين بالتوحد بهذه المرحلة التي يحتاجون فيها إلى برامج خاصة للتأهيل مثل الرعاية الذاتية وغيرها من البرامج التي تطلبت التفكير في مشاركة (كادر الرجال) في العملية التعليمية وهو الأمر الذي وضعنا أمام صعوبات جديدة تكمن في البحث عن الكفاءات من الشباب للعمل معنا، وقمنا فعلاً بالإعلان عن طلب عاملين من فئة الرجال للالتحاق بالبرنامج التدريبي بهدف تشكيل فريق عمل من الرجال لتأهيل الفئة العمرية فوق سن ١٢ سنة .

وعلى الرغم من المشاكل والأعباء التي فرضتها علينا هذه المشكلة من تضخم في مصروفات الرواتب ومتطلبات الشباب لرواتب أعلى من ما يتم منحه للمعلمة إلا أن وفي سبيل تحقيق الفائدة للطلاب قمنا بتدريب عدد ٥ معلمين من التخصصات المناسبة ولكن للأسف لم يستمر منهم إلا أثنين يعملون حالياً في المركز.

وقد حاولت الجمعية الفيصلية من خلال التعاون مع كلية إعداد المعلمين من استقطاب الخريجين لقضاء فترة التدريب العملي في المركز (لمدة عام) محاولة منها في توفير فرص عمل لهم بعد التخرج.إلا أن المميزات والمغريات في القطاع الحكومي دفعتهم لترك العمل في المركز.

وهذا الأمر دفعنا إلى التفكير في تخفيض سن التخرج من ١٦ إلى ١٢ عام إلا أننا لم نستطيع تطبيقه للأسباب التالية :-

- صعوبة اتخاذ هذا القرار المرتبط بالنواحي الإنسانية.
- قلة المراكز التي تخدم الفئة العمرية فوق ١٢ عام.
- ارتباط الطلاب بالمراكز وارتباط المعلمات بالطلاب ورغبتهم في استمرارهم خاصة أن الأطفال على الرغم من صعوبة التعامل معهم في هذه الفترة إلا أنهم يحققون نتائج ممتازة في العديد من المجالات تجعل خروجهم من المركز إلى مكان مجهول أمر صعب بسبب الخوف من انتكاسهم أو تراجع قدراتهم.
- ردة فعل الأهالي قد تكون سلبية وتسبب الإحباط لهم في ظل عدم وجود مراكز متخصصة يمكنها التنسيق مع المركز (لو وجدت) قبل خروج الطلاب بفترة زمنية ملائمة، للعمل على تقبلهم وتكيفهم مع المكان الجديد.

كما أن هذه المشكلة مرتبطة بشكل كبير بالتمويل وتوفير الكوادر المؤهلة للعمل مع هذه الفئة وفق ما تم شرحه سابقاً والتي لا يستطيع القطاع الخاص في ظل قلة الموارد المتاحة وصعوبة وجود التمويل الثابت لتغطية متطلبات هذا الكادر.

٢-عدم وجود تدريب على البرامج التأهيلية :

أشرت سابقاً لأهمية الموارد البشرية واعتبارها من الأولويات لنجاح مراكز التوحد، ورغم تركيزنا على الخبراء والمختصين والذين يعملون مع هذه الفئة بشكل مباشر إلا أننا نحتاج لبرامج تأهيلية للحرفين الذين يملكون مهارات العمل اليدوي والحرفي ولا يمتلكون القدرات والمهارات اللازمة للتعامل مع هذه الفئة.

وهو الأمر الذي يتطلب توفير تخصصات فنية مؤهلة للعمل مع الشباب مثل النحت والنجارة والخزف والتعتيق والتطريز والرسم بمختلف أنواعه وغيرها من المهارات التي تتطلب حرفين قادرين على التعامل مع هذه الفئة.

والجمعية الفيصلية ككل المؤسسات الأخرى تتطلع إلى دعم كافة القطاعات الحكومية والخاصة لتستطيع أن تؤدي دورها بما يحقق دعم هذه الفئة بالمستوى اللائق والذي يكفل لهذه الفئة الحياة الكريمة والمستقبل المشرق .

وحتى نستطيع أن تقدم تلك الخدمات فإن ذلك يتطلب الدعم والمساندة للمركز لكي يقوم برسالته تجاه هؤلاء الأطفال ويمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- أهمية تقديم الحكومة الدعم المالي للمؤسسات التي تقدم خدمات للتوحديين لتخفيف العبء المادي على المراكز والمؤسسات الخيرية ولتدعم دورها في رفع كفاءة العاملين واستقرارهم الوظيفي.
- تقديم إعانات حكومية إضافية للجمعيات التي تقدم خدماتها لفئة التوحد ضمن برامج اجتماعية أخرى لا تقل عنها في حجم المصروفات مقابل الإيرادات .
- أهمية مساهمة المؤسسات الاجتماعية والإعلامية ومؤسسات القطاع الخاص ومراكز البحث العلمي في الجامعات لتفعيل أدوارهم وتقديم الخدمات للأطفال التوحديين في مجالاتهم، والعمل على إعطاء الطفل التوحدي حقوقه أسوة بالأطفال الأسوياء.

- تبني فتح مراكز متخصصة على أعلى مستوى من الكفاءة والخبرة لتدريب المصابين بالتوحد فوق ١٢ عام بتوفير البرامج المناسبة والتي تساعدهم على الإنتاجية والعمل على استغلال الطاقات والمهارات الفنية العالية الكامنة في هذه الفئة التي يتميز العديد من أفرادها بالإبداع في مجال من مجالات الفنون.
- إيجاد نوادي رياضية تخدم الأطفال التوحديين ، سواءً من الرئاسة العامة لرعاية الرياضة والشباب أو من القطاع الخاص .
- تأسيس مراكز حكومية للتوحد في كافة مناطق المملكة لتخفيف العبء المادي الذي تتحمله الأسر غير القادرة على إلحاق أطفالهم في المراكز الخاصة، خاصة وأن هنالك توجه سابق من المقام السامي بفتح مراكز للأطفال التوحديين في مناطق المملكة المختلفة ، ومن المهم تفعيل هذا القرار.
- العمل على مساعدة المراكز في إيضاح الرؤية لهم لوضع الخطط المستقبلية للمراكز للسنوات القادمة لأن انعدام وجود سياسة حكومية لخدمة الأطفال التوحديين تكاد تكون قاصرة وحتى إن وجدت فهي غير واضحة .
- وضع منهج علمي موحد يتضمن الأسس التنظيمية والعلمية والمناهج التعليمية والعلاقة مع المؤسسات الأخرى لكافة المؤسسات والمراكز العاملة في مجال تدريب وتأهيل فئة التوحد بما يكفل توحيد الرؤية والجهود لنبدأ من حيث انتهى الآخرين ونضيف ولا نكرر، تجنباً للازدواجية وتفعيل الجهود وهو ما يساعد في الحد من الاجتهادات الشخصية غير الواقعية.

وختاماً نسأل الله عز وجل أن يوحد جهود كافة المؤسسات العاملة في هذا المجال من أجل تقديم خدمات متكاملة للمصابين بالتوحد في المملكة العربية العربية السعودية وزيادة الوعي بهذا الإضطراب الذي يشكل تحدي كبير للدول النامية . ويأتي الاهتمام العالمي بإضطراب التوحد بسبب تنامي عدد المصابين بالتوحد قوفقاً للتقديرات العالمية التي تؤكد وجود حالة توحد في كل (٨٨) مولود ، فإن إحتمالية عدد المصابين في السعودية (٣٢٢,٤٥٩) مصاب ، قياساً على عدد سكان المملكة العربية السعودية البالغ (٢٩,١٩٥,٨٩٥) .. لذلك فإن قضية التوحد تحتاج لدعم اعلامي كبير لنشر التوعية عن هذا الإضطراب في النمو العصبي لتأثيره على تطور وظائف العقل والمطالبة بكشف أسبابه والتي لم تتضح حتى الآن .

وعلى المؤسسات الحكومية والأهلية والقطاعات الأكاديمية دور كبير تجاه قضية التوحد لتقديم مزيد من الدعم والمساندة كلاً حسب أختصاصه ودعم البرامج والفعاليات التربوية والثقافية والترفيهية من أجل المساهمة في كسر حجز الإنعزالية ومساعدة المصابين وأسرهم لتخطي هذه الإعاقة والإندماج في المجتمع والحصول على كافة الحقوق والضمانات التي توفر لهم العيش الكريم في وطنهم ..

والصلاة والسلام على إشرف الأنبياء والمرسلين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،